يلي جدول يوضح هذا الأمر ، ولتبيان مدى ارتفاع معدل الناتج القومي والدخل الفردي ما علينا سوى ملاحظة الارقام المتعلقة بالنسبة للبنان للعام ١٩٧٤ — ١٩٧٥ قياسا بمجموعة من الدول العربية منهما دولتان بتروليتان هما العراق والسعودية .

اسم الدولة	الدخل القومي (مليون دولار)	عدد السكان (مليون)	متوسط الدخل الفردي (دولار)
لبنان	٢٩٠٠	٣,١٤٠	٩٢٤
السعودية	٦٨٠٠	٨,٦٧٠	٧٨٤
العراق	٥٠٠٠	١٠,٧٤٠	٤٦٥
سوريا	٢٥٣٠	٧,١٣٠	٣٥٥
الاردن	٨٠٠	٢,٦٤٠	٣٠٣
مصر	٨٤٠٠	٣٦,٦٠٠	٢٣٠

ولو اخذنا نسبة دخل الفرد اللبناني بالقياس الى دخل الفرد في الدول المذكورة لاكتشفنا أن دخل الفرد اللبناني هو ٤ أضعاف دخل الفرد في مصر و ٣,٠٤ مرة ضعف دخل الفرد في الاردن و ٢,٦ ضعف دخل الفرد في سوريا وضعفا الفرد في العراق و١,١٧ مرة بالنسبة للفرد في العربية السعودية .

وتجنبا للدلالات الخاطئة لموضوع ارتفاع الدخل القومي ، باعتبار ان العبرة في النهاية هي في طريقة توزيع هذا الدخل . وهنا تلعب طبيعة النظام الطبقية وملكية وسائل الانتاج دورا هاما في توزيع الدخل القومي بطريقة غير عادلة ، بحيث تتفاوت الدخول بدرجة كبيرة من طبقة لأخرى ، ومن فئة لأخرى داخل الطبقة نفسها .

لكن وبرغم عدم عدالة التوزيع ، فان النمو العام للاقتصاد اللبناني قد عكس نفسه حتى على الفرد اللبناني العادي الذي حصل على مستوى معيشي متميز نسبيا قياسا بالاوضاع المعيشية للمواطن العادي في الدول المجاورة .

ان ما تقدم يؤكد بما لا يترك مجالا للشك النمو الكبير الذي شهده الاقتصاد اللبناني والبحبوحة النسبية التي يعيشها المواطن اللبناني والتي هي ليست وليدة التركيب الطائفي بقدر ما هي وليدة الدور الانتاجي الذي اضطلع به لبنان . وبكلمة أخرى فقد لعب لبنان دورا اقتصاديا منافذه الرئيسية كانت المنطقة العربية بالدرجة الاساسية باعتبار أن تزايد الناتج القومي مرتبط بتزايد دور القطاع الانتاجي وقطاع الخدمات في لبنان واذا كان لبنان يعتمد على الغرب في وارداته فان المنطقة العربية هي السوق الرئيسية لصادراته والتي هي العامل الرئيسي وراء تزايد الناتج القومي وبالتالي الدخل الفردي ، تلك الزيادة التي لم يكن ممكنا تحقيقها لولا المجالات التي فتحت أمامه .

ان توسع الاقتصاد اللبناني ونموه قد ساهم في تبديل تركيب القوى العاملة في الاقتصاد اللبناني ، وجعل من الحاجة لليد العاملة الرخيصة حاجة متزايدة لتلبية متطلبات كافة فروع الاقتصاد اللبناني ، وهنالك قطاعات بأكملها كقطاع البناء تعتمد اعتمادا كليا على اليد العاملة غير اللبنانية ، وقطاعات أخرى كقطاع الزراعة تعتمد بدرجة كبيرة على الفلسطينيين والسوريين وبالتحديد في الساحل اللبناني . اضافة الى تزايد أعداد العمال غير اللبنانيين في مجالات عدة وبنسب وأعداد تختلف من قطاع لآخر .